أدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد 1910-1911

الدكتور نضر علي أمين الشريف
الجامعة المستنصرية- كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

المختصرات المستخدمة في البحث

1 – ملفات وزارة الداخلية العثمانية. D. H
2 – مديرية الأمن العامة (العثمانية). M U I

تتناول هذة الدراسة الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي ناظم باشا (حسين ناظم باشا) 1910- 1911 احد رجال الدولة العثمانية المصلحين، باعتباره عهدا متميزا من عهود العثمانيين في العراق... يستمد هذا البحث أهميهِ من تناوله لجانب مهم من جوانب تاريخ العراق الحديث الذي ما يزال يفتقر إلى مزيد من الأبحاث والدراسات الرصينة وبخاصة في جوانبه الحضارية وذلك لتسليط الضوء عليه، وكشف نواحيه المختلفة وذلك يستدعي دراسة تلك الفترة دراسة علمية فاحصة لأهميتها، وارتباطها الوثيق بماضي العراق القريب وحاضره... اعتمد الباحث على وثائق عثمانية كان لها اثرها في أماطة اللثام عن حقائق عديدة وجوانب مهمة من الإدارة العثمانية في العراق فضلا عن صحيفة "صدى بابل" المعاصرة للفترة والتي تابعت باهتمام أحوال ولاية بغداد والولايات العراقية الأخرى المختلفة، كما اعتمد الباحث على مصادر متعددة أخرى أسهمت في أغناء البحث.

الباحث

الفصل الاول

اوضاع ولاية بغداد في العهد الدستوري 1908 – 1914

نجح الاتحاديون من اعضاء جمعية الاتحاد والترقي في القيام بانقلاب يوم 23 تموز 1908 ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني، واعادة العمل بدستور مدحت باشا الذي عطله السلطان عام 1878. واصبح للاتحاديين السيطرة السياسية بعد تمكنهم من القضاء على المحاولة التي دبرها انصار السلطان عبد الحميد في 31 اذار عام 1909 والتي استهدفت اعادة الاوضاع الى سابق عهدها قبل الانقلاب ومحاكمة الانقلابين. وقد توصل الاتحاديون الى اتخاذ قرار يقضي بعزل السلطان عبد الحميد الثاني، وتنصيب اخيه محمد رشاد باسم محمد الخامس (1) ... اسفر الاتحاديون بعد مدة وجيزة من توليهم الحكم عن نواياهم السياسية تجاه الولايات العربية ومنها العراق، حيث بداوا بتبني سياسية جديدة ترمي إلى إخضاع العرب لسلطتهم بتطبيق سياسة التتريك بدمج العناصر غير التركية بالعنصرية التركية وقد اوجدت هذه السياسة فراغا في حياة الشعب العراقي بعد ان زال الرابط الديني الذي كان يربطه بالدولة العثمانية (2).

وعلى ما يبدو لم تكن سياسة الاتحاديين المستندة على مظاهر المدنية الاوربية، وافكار الغرب تلائم العراقيين الذين رأوا ان تلك المظاهر والمفاهيم الغربية تتعارض مع الاعتبارات والقيم الدينية التي عاشها المجتمع العراقي لمئات السنين ولا سيما ان رجال الاتحاد والترقي لم يكونوا يملكون فهما واعيا لوضع المجتمع العراقي، وطبيعة العراقيين ونظرتهم الى الاوضاع الجديدة التي تولدت بعد خلع السلطان عبد الحميد فلا غرابة ان يواجه مندوب الاتحاديين الذي حضر الى بغداد ليحث الناس على الاتحاد والانضمام الى جمعية الاتحاد والترقي بثورة عامة بغداد الذين خرجوا مطالبين بالعودة الى تطبيق الشريعة الاسلامية. ونددوا باجتماع جامع الوزير (3).. وكانت جمعية عرفت باسم «جماعة المشور» تأسست في بغداد على اثر قيام انقلاب عام 1908 في استانبول وتراسها عبد الرحمن النقيب. وضمت نخبة من الشخصيات البغدادية قد اخذت على عاتقها مهمة معارضة الاتحاديين وسياستهم، وهي التي قادت الهياج الشعبي في السابع عشر من رمضان (تشرين الثاني 1908) ولم تستطع السلطات الحكومية السيطرة

عليه الابعد عناء كبير، مما يدل على مدى تاثير تلك الجمعية على الاوساط الشعبية في بغداد (4)... ومما يدل على مدى قوة الجمعية ونشاطها ماجاء في تقرير القنصل الامريكي في بغداد الذي رفعه الى وزارة الخارجية الامريكية وتناول فيه الاوضاع الداخلية في بغداد، وشعور السكان تجاه انقلاب الاتحاديين، فقد اشار الى وجود «تيار خفي وقوي من الشعور الرجعي لدى الوجهاء من السكان المسلمين»... وان المركز القوي الذي تتمتع به «جمعية الاتحاد والترقي في بغداد وانصارها من كبار المسوؤلين فيها قد حال دون تطور ذلك التيار وحدوث اضطربات فعلية. وان هناك شعور عام وقلق اخذ ينتشر بين سكان بغداد من احتمال حدوث شغب اثناء الازمة التي جرت في استانبول والتي اسفرت عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني، ولكن سيطرة السلطات المحلية باقتدار، وتنصيب السلطان الجديد انهيا شعور عدم الارتياح بين السكان مع احتمال ظهور ذلك الشعور الرجعي في المستقبل» (5).

اتخذت المعارضة البغدادية لسياسة الاتحاديين شكلا اكثر تنظيما تمثل بافتتاح فرع لحزب الحرية والإتلاف في كانون الثاني عام 1912. وقد تولى رئاسة الفرع شكري افندي ألفضلي احد الاعضاء البارزين في جمعية الاتحاد والترقي قبل استقالته منها. كما انتمى الى الفرع محمود نديم الطبقجلي رئيس تحرير صحيفة «بين النهرين» وحمدي الباجه جي احد اغنياء التجار. كما انضم الى فرع الحرية والإتلاف الاعضاء السابقون في الحزب الحر المعتدل الذي تراسه محمود بن عبد الرحمن النقيب في بغداد في شهر ايلول عام 1911. وقد اسهم الاعضاء في تمويل الفرع فضلا عن تبرعات الشخصيات المتنفذة ومنهم طالب النقيب في البصرة (6).. اسهمت النوادي الادبية و العلمية هي الاخرى في توظيف المجالات العلمية والادبية والاجتماعية والفكرية في انماء المشاعر المعادية للاتحاديين، وبث الروح القومية لدى الشباب العربي على غرار «المنتدى الادبي العربي» الذي تاسس في العاصمة العثمانية. ومن هذا المنطلق تقرر تاسيس «النادي الوطني العلمي» في بغداد عام 1912 واختير طالب النقيب رئيسا فخريا له (7)... ومع تفاقم الاتجاه الشوفيني في سياسة الاتحاديين الذين بدأوا يلجأون الى اشد الاساليب قسوة لضرب كل تحرك قومي عربي ناهض , يقابله اندحارهم وتراجعهم على الصعيد الدولي، بدأت المشاعر المعادية للاتحاديين بالتنامي بين سكان بغداد الذين بدأوا بالانضمام الى الجمعيات السرية التي بدأت بالانتشار بين صفوف العراقيين. وكان من اهداف

تلك الجمعيات طرد الترك، واقامة حكومة محلية وتعزيز الروح القومية والاسلامية (8).. لم يقتصر نشاط المعارضة ضد الاتحاديين على الانضمام الى الجمعيات والنوادي العلنية والسرية فحسب، بل تعدى ذلك الى القيام بحركات الاحتجاج والمظاهرات، ففي الرابع عشر من نيسان 1913 نظم النادي الوطني العلمي مظاهرة تقدمها بعض وجهاء بغداد وشيوخ العشائر العربية، واصدر المتظاهرون في ختام مظاهرتهم بيانا طالبوا فيه الباب العالي بتطبيق اللامركزية (9).

من جانب اخر يبدو ان السلطات العثمانية لم يكن بمقدورها ان تتجاهل كليا انشطة الجمعيات والنوادي في بغداد وبقية الولايات العربية، فاضطرت خلال ذلك الشهر ان تصدر تعميما يقضي بجعل اللغة العربية لغة التعليم في مدارس الولايات التي يشكل فيها العرب اكثرية سكانها مع بقاء اللغة التركية مادة الزامية في المناهج الدراسية. كما تضمن التعميم السماح باستخدام اللغة العربية في المحاكم والدوائر الرسمية (10)... وعلى اثر الاحداث التي وقعت في عاصمة الدولة العثمانية وأدت الى اغتيال الصدر الاعظم محمود شوكت باشا استغلت السطات الاتحادية حادث الاغتيال لتصفية الحساب مع خصومها . حيث طلب الحاكم العسكري للعاصمة «جمال بك » من وكيل والي بغداد اعتقال اربعة من وجهاء بغداد البارزين (11) وارسالهم الى استانبول لمحاكمتهم بتهمة علاقتهم المزعومة باغتيال الصدر الاعظم. وقد نفذ الوكيل امر الاعتقال لكنه تمهل في سوقهم الى العاصمة منتظرا استلام أمر بذلك من نظارة الداخلية. غير ان امرا باطلاق سراح ثلاثة من المعتقلين واستبقاء رابعهم كامل الطبقجلي رئيس تحرير «بين النهرين» لغرض ارساله الى استانبول (12)... اثارت سياسة حزب الاتحاد والترقي واعماله، وازدياد نفور الراي العام منهم وفشلهم في مواجهة القوات الايطالية التي غزت طرابلس الغرب وبرقة، مشاعر العديد من الشخصيات العسكرية والمدنية في اجهزة الدولة العثمانية الذين استقطبهم صادق بك احد قادة الجيش العثماني واحد زعماء حزب الاتحاد والترقي ليؤسس حزبا جديدا اطلق عليه حزب «الحرية والائتلاف» ضم كل المعارضين لسياسة حزب الاتحاد والترقي (13). وكان والي بغداد حسين ناظم باشا احد هؤلاء.

الفصل الثاني
عهد الوالي حسين ناظم باشا 1910 - 1911

تعيين حسين ناظم باشا واليا لبغداد

وجهت الدولة العثمانية ولاية بغداد (14) الى الفريق حسين ناظم باشا على اثر عزل الوالي محمد شوكت باشا في ايار عام 1910. وبعد وصوله بغداد يوم الخميس 25 ربيع الاخر عام 1328 هـ الموافق 1910/5/6 حضر ناظم باشا صلاة الجمعة في اليوم التالي في جامع الشيخ عبد القادر الكيلاني. وبعد انتهاء الصلاة قام بتوديع الوالي السابق الذي توجه قاصدا استانبول مع اركان جيشه (15).

ومن المهم ان نشير الى امر التعيين «الفرمان» الخاص بتولية الفريق ناظم باشا قد تضمن تخصيص مبلغ مقداره اربعين الف ليرة (16) سنويا لاجراء الاصلاحات اللازمة في الولايات الثلاثة بغداد والموصل والبصرة . وتضمن «الفرمان» ايضا تكليف الوالي بفتح مكتب (مدرسة) للجندرمة، واخر للشرطة وثالث للضباط الصغار «كجك ضابطان».

ومن اجل ضمان تنفيذ الامر السلطاني احضر الوالي معه 24 ضابطا بينهم حسن رضا بك بن نامق باشا والي بغداد الاسبق و 32 جنديا برتبة رئيس عرفاء وعشرة من الشرطة ليتولوا التعليم والتدريب في مكتبي الضباط والشرطة. كما اصطحب الوالي معه ثمانية من الاطباء العسكريين واربعة مدافع رشاشة وستة مدافع جبلية سريعة والف بندقية من «ماوزر» مع الاعتدة اللازمة لها(17).

جرى استقبال الوالي الجديد لدى وصوله باطلاق المدافع (19) طلقة وزينت المدينة ونصبت السرادق حيث تم توزيع الحلوى على الاهالي. وتشير المصادر ان بلدية بغداد قدمت لحكومة الولاية تقريرا بمبلغ سبعة الاف قرش(18) للمصادقة على صرف المبلغ المذكور على مراسيم استقبال الوالي (19). وفي يوم الاحد 28 ربيع الاخر عام 1328 هـ الموافق 1910/5/9 اقيم في ساحة القشلة ببغداد مراسيم قراءة الامر السلطاني «الفرمان» تعيين الفريق الاول ناظم باشا واليا لولاية بغداد وقائدا للفيلق العثماني السادس. وتولى قراءة «الفرمان» مراد بك المكتوبي واعقبه «مسود الفتوى» السيد رشيد الذي تلا الدعاء. وبعد ان عزفت الموسيقى عاد الوالي الى مقر اقامته (20) .

نص الامر السلطاني على جعل ولاية بغداد بعهدته و «وقيادة الفيلق السادس الهمايوني » وذلك « بناء على رغبتنا في ترقي عمران الولاية المذكورة وتزييد ثروتها، وتوسيع تجاربها، وتنسيق واصلاح فيلقنا السادس، واستحصال اسباب تكمله (هكذا) اقتضت ارادتنا ربط الوظيفتين احدهما بالاخرى، واحالتها لذات مجرب الاطوار. مشهود له بالدراية والحمية» .

وتضمن الامر السلطاني توجيه الوالي بمهمة «فحص احوال اركان وامراء وضباط الفيلق، وماموري الولاية. ومن لم تجد به الكفاءة اقتدارا واخلاقا وتراه غير قابل للاستخدام تكف يده عن العمل فورا، وتنتخب سواه وتودع اليه الوظيفية وتخبر دائرته المنسوب اليها لاجراء معاملته بلا تاخير».

واشار النص الى اناطة قيادة الفيلق السادس بالوالي الجديد وابقاءه في عضوية« الشورى العسكري» ايضا.

اما ولايتا الموصل والبصرة «فلكونهما داخلتين ضمن دائرة الفيلق السادس ولو ان كل والٍ من ولاتهما مسؤول عن ولايته بامور الادارة والانضباط فعليهما ان يتحدآ معكم بالرأي في الامن العمومي والضبط بالمخابرة. ولاشك ان في ذلك فوائد ومحسنات (كذا). ولذا فقد جرى التبليغ لهما من الباب العالي لايفاء هذه المعاملة حقها».

ان إناطة المسؤولية الامنية في ولايتي الموصل والبصرة بوالي بغداد تمثل، حسبما نعتقد، رغبة السلطات العثمانية في تشديد قبضتها على الولايات العراقية ولا سيما ان ولايات عديدة خرجت عن سلطتها. ومع تصاعد اهمية العراق من الناحية الدفاعية في مرحلة شهدت اشتداد تنافس القوى الكبرى للاستحواذ على ممتلكات الدولة العثمانية، وبروز دور النفط، وهو دور لايقل اهمية عن الاعتبارات الستراتيجة الاخرى التي كانت تشغل اذهان المسؤولين في الدول الاستعمارية ولاسيما بريطانيا فقد درس خبراء النفط البريطانيون امكانات العراق النفطية منذ السنوات الاولى من القرن العشرين (21).

ويطلب الامر السلطاني من الوالي ان يجلب «الافواج الاربعة التابعة للفيلق الرابع الموجودة الان في الموصل وتبقيها لحين اكمال الانتظام في الفيلق السادس». وان يقوم بسحب الجنود الذين تم تخصيصهم للالتحاق بالفيلق الرابع ممن «يمكن امتزاجه مع هواء العراق المقدار الكافي للفيلق الهمايوني».

اما فيما يتعلق بالقوة البحرية والنهرية فقد تضمن الامر السلطاني وجوب شراء « اربع مدرعات بشرط تسليمها في البصرة باسرع ما يمكن لاستخدامها في شط العرب، ولدى الايجاب (الضرورة) في نهر دجلة والفرات لاستعمالها لسوق العساكر وغيره من الامور. وبان تجري المذاكرة معك عن لوازم الفيلق وكسوة العساكر والنواقص الحربية، ويستحضر ما يقتضي لاكمال النواقص حسب الترقيات الفنية الجديدة (الالات الحديثة) والادوات وترسلها بوجه السرعة».

ولغرض تامين الاموال اللازمة لسد تكاليف الادارة المدنية والعسكرية فقد اشار الامر السلطاني الى صدور التعليمات الى نظارة المالية «بارسال ما يسد النقص، وما يقتضي صرفه للامور المهمة شهريا بواسطة البانق (البنك) بصورة منتظمة». وكذلك توجية نظارة النافعة (الاشغال) «تخصيص مبلغ لايقل عن 40.000 الف ليرة لتسوية الطرق والمعابر، وانشائها داخل الالوية وارسال اوراقها على الاصول من مخصصات النافعة».

واكد الامر السلطاني في الختام على اهمية تطبيق مواد القانون الاساسي (الدستور)، والحرص على نشر مبادئ العدالة والمساوة والحرية والحكم بمقتضاها» (22).

كان من الطبيعي ان يظهر اثر النصوص الواردة في «الفرمان السلطاني» في دفع الوالي الجديد الى تبني سياسة داخلية تستجيب لمتطلبات التحديث الملحة انذاك.

ادارة الوالي ناظم باشا المدنية:

كانت باكورة اعمال ناظم باشا بعد تسلمهِ باشوية بغداد اخضاع العشائر المتمردة بعد ان اخذت تشن الغارات على القرى والمدن , وتسلطت على طرق الحلة والنجف وكربلاء. فقد اهتم بالامر مقدرا العواقب السيئة التي تترتب عليها. ولغرض تعزيز موقفه في حالة قيامه بعمل عسكري ضد تلك العشائر حرص الوالي على استحصال فتاوى من العلماء في لزوم معاقبة من يستحل الغزو المحرم في الشريعة من قبل القبائل البدوية، وتحريم سفك الدماء وقطع الطرق والنهب والسلب. فصدرت فتاوى من علماء المذاهب المختلفة بجواز الاقتصاص من المجاهر بالظلم أي المستولي على اموال الناس بطريق الغلبة (23)... تركت

فتاوي العلماء اثرها في العشائر المتمردة فاخذ شيوخ العشائر بالتوافد على الوالي وعرضوا عليه ولائهم وطاعتهم، وتعهدوا له بالحفاظ على الهدوء والسكينة (24).

الدوائر البلدية وخدماتها:

شمل اهتمام ناظم باشا بالامور البلدية لما لها من اهمية في حياة الناس اليومية. فبعد تعيينه واليا لبغداد انتقد القصور الكبير الذي يعتري عمل بلدية بغداد (25) وبتوجيه منه تم وضع العديد من اللوائح والاجراءات التنظيمية التي تعين على سير العمل فيها . وبغية تامين المال اللازم لانجاز الاعمال المختلفة للبلدية عقد ناظم باشا قرضا وطنيا باسم البلدية لتمويل المشاريع التي وضع بنفسه تصورات لها وذلك مثل انشاء جسر حديدي لتسهيل العبور بين ضفتي النهر في بغداد بعد ان كان الاهالي يستخدمون «القفف» لهذا الغرض مع ما تحمله من مخاطر خلال فترات الفيضانات (26).

وادراكا منه لاهمية الطرق ودورها في تسهيل تنقل الناس والبضائع اوعز الوالي الى دائرة البلدية بتوسيع الطرق ولاسيما الطرق الرئيسة، وفرشها بالقير. وامر برفع الاوساخ من الازقة والحارات والاسواق . وطلب من عمال البلدية صبغ المحال التجارية اللون الابيض . كما طلب استيراد مكائن رش الطرق بالماء... ويعد ناظم باشا اول من وضع تصميم الشارع الرئيسي في جانب الرصافة الذي سمي فيما بعد باسم «جادة خليل باشا» (شارع الرشيد). وشكل دائرة خاصة لتثمين الدور التي تستملكها الولاية لغرض انجاز الشارع المذكور (27).. وقد باشرت دائرة بلدية الرصافة بهدم بعض الحوانيت المقامة في سوق العطارين لهذا الغرض (28).

وبتوجيه من الوالي اقدمت بلدية بغداد على توسيع نشاطها لتشمل وسائط النقل النهري، فقد انتفعت من قيامها بشراء أربعة مراكب نهرية على نفقتها للاستفادة من وارداتها من جهة وتيسير سبل النقل النهري من جهة اخرى. وقررت تسيير اثنان منها في نهر الفرات واثنان في نهر دجلة . وعند وصول اول مركب من هذه المراكب الذي سمي باسم «بايكنجي» قررت ادارة البلدية تسييره في نهر دجلة .ولغرض اجراء اختبار لمعرفة مدى صلاحية المركب، وسرعة سيره تم دعوة الاهالي بنزهة الى «السيد ادريس» على ظهر المركب مجانا. ووفقا لنظام تسيير المراكب فقد تقرر تسييره اربع مرات في اليوم وكالاتي:

- الساعة الثانية والنصف صباحا
- الساعة الخامسة والنصف صباحا
- الساعة الثامنة والنصف صباحا
- الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا

وكانت ادارة البلدية تستوفي رسوم من الركاب وحسب مواقع الجلوس، فكانت اجرة راكب الدرجة الاولى ثلاثة قروش صاغ واجرة راكب الدرجة الثانية قرشان. ويستوفي نصف المبلغ المذكور من الضباط والمراتب (29).

كما اوصت دائرة البلدية بشراء ثلاثة مراكب جديدة لتسييرها في نهر دجلة والفرات. وقد شرعت البلدية بتوزيعها بعد وصولها , فخصصت واحدا منها للنقل بين بغداد وسامراء والثاني في مركز بغداد والثالث في نهر الفرات مابين «مسكنة» (30) وناحية المسيب (31) .

ومن اهتمامات دوائر البلدية في بغداد مراقبة الصحة العامة فبناء على امر ناظم باشا قامت مفتشية الصحة التابعة لبلدية بغداد باجراء التلقيح ضد الجدري للاطفال في المكاتب (المدارس) الرسمية والاهلية وغيرهم الذين «لم يستعملوا الجدري واستعملوا بيد واحدة ان يكون في اليد الثانية ايضا حفظا لهم، فعليهم ان يراجعوا البلدية ووكيل مفتش الصحية، وفي المنطقة الثانية موسى افندي وفي المنطقة الثالثة جميل افندي في جانب الكرخ، والطبيب السيار على العموم المكاتب ضياء افندي» حسبما جاء في بلاغ «مفتشية الصحية» الذي نشرته جريدة «صدى بابل» (32).

وضمن نطاق مهام البلدية مراقبة ما يستورده التجار من مواد خاصة كالاسلحة والاعتدة حيث تقوم البلدية بتدقيق الاسلحة والاعتدة المسموح للتجار باستيرادها، والاستفسار من «نظارة المالية » (وزارة المالية) فيما اذا كانت مستوفاة رسومها، ففي اواسط عام 1910 كتب ناظم باشا الى نظارة الداخلية مستفسرا عن الاسلحة والاعتدة التي استوردت من قبل تجار بغداد، وتم حجزها في دائرة البلدية. فقد استفسر الوالي من النظارة عن مصدر الاسلحة والاعتدة وكيفية ادخالها، وهل تم ذلك بصورة رسمية. وقد اجابت النظارة بان «جلب تلك الأسلحة كان مصرح به من قبلها وتم استيفاء الرسوم المقررة عنها من قبل نظارة المالية لذلك يلزم رفع الحجز عنها من قبل دائرة البلدية وتسليمها الى اصحابها»

كما جاء في نص كتابي نظارة الداخلية ونظارة المالية ودائرة الصدر الاعظم» (33).

كما دأب ناظم باشا على تنظيم امور الادارة وحسن سير وأداء الجهاز الإداري الحكومي ومؤسساته , فكان يتابع الابنية القديمة الاثارية التي اتخذت الدوائر الحكومية قسم منها مقرات لها ومنها المدرسة المستنصرية، فوضع مشروعا يقضي بنقل الكمرك من بناية المدرسة الى الباب الشرقي المشروع الذي تحمس له اهالي بغداد لما كان يرون فيه. من فؤائد في تقليل التزاحم الحاصل في الازقة القريبة منها، فضلا عن امكانية تعمير منطقة الباب الشرقي (34) . كما امر بتشيد باب لدار الحكومة «القشلة» وفق طراز فخم لاضفاء الهيبة على مقر الحكومة (35).

ولغرض دعم بلديات بغداد بمورد مالي دائم اوعز ناظم باشا الى دائرة البلدية الاولى بانشاء حديقة عامة سميت «ملت بقچه سي» ، وخصص وارداتها للبلدية فكانت متنزها لاهالي بغداد (36). كذلك عقد الوالي قرضا وطنيا باسم البلدية لانجاز مشاريع عديدة اهمها انشاء جسر حديدي يصل بين جانبي بغداد الذي سبقت الاشارة اليه.

ولما كان مياه الفيضان تهدد بغداد بالغرق في اشهر الربيع من كل سنة فقد اوعز الى مهندسي الولاية بانشاء سد كبير يحيط بالجانب الشرقي من المدينة لدرء خطر فيضان نهر ديالى (37) .

اعتاد ناظم باشا على التجول في طرقات الولاية للوقوف بنفسه على احتياجات الاهالي ففي شهر كانون الثاني عام 1911 هبطت درجات الحرارة الى مادون خمس درجات تحت الصفر ولايام عديدة مما دعا الوالي الى تقديم يد المساعدة الى الفقراء لمواجهة شدة البرد، فامر دائرة البلدية بتجهيز كل عائلة فقيرة سواء كان افرادها من المسلمين اوغيرهم بـ «اوقية واحدة» من الفحم كدفعة اولى و «اوقيتين» كدفعة ثانية. كما امر بتوزيع الكسوة الشتوية لهم ومقادير كبيرة من المواد التموينية (38).

كما قام الوالي بتوفير فرص عمل للعاطلين في مجال الخدمات العامة «النافعة» (الاشغال العامة) لقاء اجور مجزية (39) .

ولغرض تخليص الناس من اضرار الكلاب السائبة وحفاظا للصحة العامة امر الوالي بجمع الكلاب في محل واحد وكان ذلك للاستجابة لالتماسات الناس التي

نقلتها الصحف المحلية على اثر الحادث الذي تعرض له احد ضباط الشرطة عندما كان يقوم بواجب الدورية اذ هاجمه كلب وتسبب في وفاته (40).

الصحة:

اوجب «نظام الادارة العمومية الطبية» الذي اصدرته الدولة العثمانية في 3 جمادى الاول 1288 الموافق 21 تموز 1871 على كل بلدية من بلديات مدن الولايات ان تعين طبيبا ومعاون له في المدن الكبيرة وذلك «ليعاين المرضى مجانا مرتين في الاسبوع في محل يتعين ويعلن من طرف ادارة البلدية» وهو مسؤول عن الصحة العامة في المدينة، وتقوم البلدية بدفع راتبه ولكنه يكون مرتبطا بـ «ادارة الامور الطبية» التي انشئت في استانبول في سنة صدور هذا النظام، ويتلقى تعليماته منها. كما اوجب النظام على بلدية المدينة ان تقوم ايضا بفتح صيدلية عامة تزود الفقراء بالادوية مجانا (41).

كانت كل بلدية من بلديات بغداد الثلاث تستخدم طبيبا بشريا لعلاج المرضى ومراقبة الحالة الصحية العامة. وكانت هناك صيدليتان تابعتان لها.

شرع ناظم باشا في ادخال تحسينات كثيرة على اداء الاجهزة الصحية في الولاية ابان وجوده فيها الذي تزامن مع ظهور وباء الكوليرا، وانتشاره.

فقد عمد الى تشكيل لجنة صحية برئاسته وعضوية مفتشِ الصحية العسكرية، ووكيل مفتش الصحية الملكية واطباء المستشفى العسكري ومستشفى الغرباء والدكتور مظفر بك «انسبكتر» (مراقب) الكرنتينة (الحجر الصحي) واخذت اللجنة على عاتقها مهمة اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من تفشي الوباء (42)، فاصدرت تعليمات نصت على ضرورة استخدام المواد المطهرةن لغسل الفواكه والخضر، واتلاف الفاسد منها، ورفع الاوساخ والاقذار من الدور والمحلات، وتحذير الاهالي من القاء الازبال في نهر دجلة، ومنع غسل الثياب فيه.

وشملت اجراءات الوالي للوقاية من الكوليرا وضع الحجر الصحي في اطراف الولاية بغية منع سريان الوباء. وبعد ورود انباء عن ظهور المرض في قضاء الكاظمية امر بوضع الحجر الصحي في خارج القضاء وشدد من اجراءات المراقبة على القادمين من القضاء الى داخل بغداد. كما وضع حجرا صحيا داخل الصحن الكاظمي وذلك على اثر اصابة احدى النساء الزائرات، ووفاتها.

كما امر الوالي بتعطيل الدراسة في المدارس والمكاتب الرسمية والاهلية كاجراء وقائي لمنع انتشار الوباء (43) .

ونظرا لحاجة ولاية بغداد لمؤسسات صحية جديدة، فقد جرى افتتاح مستشفى «مير الياهو» برعاية ناظم باشا الذي حضر حفل افتتاح المستشفى وبرفقته قناصل الدول. والوجهاء والمامورين حيث القيت في الحفل كلمات وخطب تشيد بجهود الوالي في دعم المشروع، وفائدته لعموم الناس. وتلا حاخام اليهود الدعاء «للحضرة السلطانية ودوام المشروطية ونصرة ملجا الولاية». وفي ختام الحفل تفقد الوالي غرف المستشفى ومساحته واطلع على اثاثه وتجهيزاته(44)... ولما راى ان الولاية بحاجة الى مستشفى اخر دعا الاهالي الى التبرع لانشاء مستشفى في جانب الرصافة. ولغرض تشجيع التجار والموسرين والوجهاء على التبرع اوعز الوالي باقامة حفل ساهر في «قهوة الشط» (45)، وامر بطبع بطاقات الاشتراك بثلاث فئات قيمة الفئة الاولى ليرة واحدة والفئة الثانية نصف ليرة والثالثة ريال مجيدي. وقد حضر الحفل عدد غفير من الشخصيات والقناصل الاجانب والتجار فضلا عن الوالي واركان الولاية . وخلال الحفل قامت الراقصة «طيرة» (46) بتوزيع الزهور على الحاضرين الذين تبرعوا بالاموال. والقى «مدير الرسومات» كلمة حث فيها الحاضرين على التبرع للمشروع. وبلغت قيمة التبرعات (304) ليرات (47).

طلب الوالي من نظارة الداخلية تخصيص جناح خاص في مستشفيات بغداد للمرضى من السجناء والمحكومين والموقوفين وقد استجابت الداخلية لطلب الوالي وكتبت الى نظارة العدلية تطلب تخصيص «قاعة حبس خاصة للمرضى من السجناء والموقوفين لكي لا ينقلوا المرض بالعدوى الى باقي السجناء والمحافظة على صحتهم» كما ورد في نص كتاب نظارة العدلية – مديرية الامور الجزائية (48).

وفيما يتعلق بتامين العدد الكافي من الاطباء لسد حاجة الولاية الى الكوادر الصحية قدم الوالي طلبا الى نظارة الداخلية تضمن حاجة ولاية بغداد الى تعيين عشرة اطباء، وبدورها كتبت النظارة الى رئاسة المجلس الطبي – الصحي العام تطلب تخصيص المبالغ اللازمة من الموازنة السنوية للخزينة العامة كرواتب للاطباء، وقد استجابات رئاسة المجلس الطبي وابرقت الى ولاية بغداد تخبرها بحصول الموافقة على تعيين الاطباء المطلوبين (49).

من جانب اخر حرص الوالي على سد الشواغر في الملاكات الصحية والطبية فبعد ان قدم كل من الطبيب ماهر وهو طبيب عسكري يعمل في المستشفى العسكري التابع لمركز الطباية في بغداد والطبيب محمد رفقي والرائد ضياء وهم من اطباء المستشفى المركزي والطبيب الرائد علي فكري من طبابة النجف والطبيب حسين حسن من خراسان، تم تعيين اطباء بدلهم. كما تم تعيين الرائد نائل افندي مديرا لمستشفى كربلاء العسكري بعد حصوله على موافقة مفتشية دائرة صحة بغداد (50).

كما حرص الوالي على توفير الدواء للمرض بانشاء صيدلية باسم البلدية لتقديم الخدمات الصيدلانية للمرضى والمراجعين على مدار الساعة، ويتواجد فيها صيدلي وطبيب. وقد تمكن الوالي من تامين الاموال اللازمة لافتتاح الصيدلة عن طريق التبرعات من الموسرين والتجار (51).

التعليم وشؤون المعارف:

يعد صدور «نظام المعارف العمومية» الصادر في الاول من ايلول عام 1869 اول تشريع متكامل يوضع للتعليم المدني في الدولة العثمانية. وقد ضم هذا النظام مائة وثمان وتسعين مادة تناولت مختلف نواحي هذا التعليم، ومؤسساته واداراته. وقد اوجب النظام ان يشكل في كل ولاية من الولايات «مجلس معارف الولاية» وهو السلطة الادارية الرسمية للتعليم في الولاية، ويكون بمثابة «شعبة» تابعة لمجلس المعارف الكبير في العاصمة استانبول(52)... كما نص النظام على ان يرأس مجلس معارف الولاية رئيس هو في الوقت نفسه مدير لادارة المعارف ويتم تعيينه وتعيين كبار موظفي المجلس من قبل نظارة المعارف العمومية في استانبول. ويضم المجلس عددا من الاعضاء من الموظفين ومن بعض الشخصيات المحلية التي تقوم ادارة الولاية بانتقائهم(53).. اشرف ناظم باشا بنفسه على تنظيم شوؤن المعارف والوقوف على سلامة تنفيذ مواد نظام «المعارف العمومية»، وما جاء في نظام «ادارة الولاية العمومية الذي نشر في عام 1871 والذي نص على اهمية وظيفة مديرمعارف الولاية، ومجلس معارف الولاية، وادخال الاصلاحات في مجال التربية والتعليم».

ولتحقيق هذا الغرض ترأس الوالي مجلسا شكله بنفسه للاشراف على «ترقي المعارف في بغداد» وقد ضم المجلس مفتش المعارف فضلا عن عضوية

محمود افندي الكيلاني ومحي الدين بن عبد الرحمن افندي نقيب اشراف بغداد ويوسف افندي عطا وعبد الله افندي الحيدري، ومفتش المكاتب الابتدائية عبد الكريم افندي والمعلم الاول في المدرسة الرشدية المركزية احمد حمدي افندي والمعلم الاول في المدرسة الرشدية في كربلاء محمد افندي والمعلم الاول في ابتدائية الكرخ خلوصي افندي والمعلم الاول في ابتدائية الحيدر خانة نوري افندي(54).

عُدَّ الوالي مسوؤلا عن حسن سير وانتظام اعمال ادارة المعارف والاشراف عليها , في «نظام ادارة الولايات العمومية» في المادة الحادية عشرة منه . وفي اطار تلك السياسة التعليمية العامة تولى ناظم باشا الاشراف على تحسين اداء المؤسسات التعليمية، والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها ادارة المعارف، واهتم بتامين الاموال عن طريق جمع التبرعات والاعانات لغرض صرفها على اعمال الترميم في المدارس، وتلبية احتياجاتها من المقاعد والادوات المدرسية (55).

الادارة المالية:

اولى ناظم باشا الادارة المالية وما يتعلق بها من تنظيم اساليب العمل التي تنتهجها دوائر هذة الادارة، وطرق جباية الاموال العامة، ومواطن صرفها، وترتيب سجلات بحسابات الوارد والمصروفات.

شرع ناظم باشا اصلاح اوضاع الولاية المالية. وكانت مهمة استيفاء الديون المستحقة للولاية على الاشخاص والحكومات المجاورة في مقدمة اهتماماته في تحسين اوضاع الولاية المالية. فقام بابلاغ نظارة الداخلية العثمانية ونظارة الخارجية لغرض الاتصال بالحكومة الايرانية والطلب منها «تسديد ما بذمتها من ديون، واستدعاء ممثلين عن الحكومة الايرانية الى بغداد للتباحث بشأن تلك الديون، والايفاء بها والتوصل الى اتفاق يرضي الطرفين، واعلامهم عن قيمة الديون المستحقة عليهم». واكد الوالي في بلاغه على ضرورة ان «تأخذ الحكومة الايرانية بعين الاعتبار المبادئ والاعراف الدولية، والعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين» كما جاء في نص بلاغ الوالي (56).

ونظرا لاهمية دوائر «الرسوم» (الكمارك) التي كانت تسمى «مديرية رسومات ولاية بغداد» التي تتبع المديرية العامة في استانبول «رسومات مدير

يت عموميه سي» وهي احدى دوائر نظارة المالية، ولغرض تدعيم اسس هذه المديرية، وتنظيم عملها فقد حرص الوالي ناظم باشا على تطبيق التعليمات المتعلقة بتنظيم عمل الكمارك، فاصدر امره بنشر الاوامر والتعليمات الواردة من «مديرية الرسومات العموية» في الصحف المحلية، والالتزام بما جاء فيها. وقد احتوت التعليمات على خمسة مواد . نصت المادة الاولى على ضرورة قيام التجار بتنظيم «بياننامة» (استمارة بيان) تحتوي على بيان جنس الاموال او البضائع الواردة او المصدرة، ووزنها، واقيامها ورقم التصنيف العائد لها.

وتناولت المادة الثانية وجوب توحيد اقيام البضائع ذات الاحجام والالوان المختلفة، فقد نصت المادة على ضرورة اقتضاء الدقة و «الاعتناء في الكمرك لاجل تحرير جنس الاشياء في البياننامات بصورة صريحة من قبل مبرزيها مع هذا لايوجب لزوم للاراء حدا في البياننامات قيمة مقادير الاشياء المختلفة الناشئة من حجمها المختلف، وتحرير الوان اشياء التي هي من جنس واحد وموضوعة في ماعون واحد وامثالها مثلا: عوض مايحرر خمس دوزينات كفا في نمرة 1572 و 25 – 1 كيلو بقيمة 550 غرشا، وعشر دوزينات كفافي نمرة 1574 و 51-2 كيلو بقيمة 950 غرشا، يقدر ان يكتب جميعا في البياننامات عشرين دوزينة كفا في بقيمة 2000 غرشا وثقل 5 كيلوات».

اما المادة الثالثة فقد اجازت للتجار ان يضيفوا مبالغ اضافية على اقيام البضائع العائدة لهم في حالة ارتفاع اثمان تلك البضائع خلال نقلها الى الكمارك .

واكدت المادة الرابعة على اهمية ترجمة «البياننامات» المكتوبة باللغات الاجنبية «غير التركية» الى اللغة التركية.

وتضمنت المادة الخامسة ضرورة ارسال «البياننامات» الخاصة بالبضائع التي تم رسمها الى شعبة «الكونترول» في المديرية العامة لغرض تدقيقها (57).

وفي اطار المنهج الاصلاحي الذي سارت عليه الولاية في عهد ناظم باشا فقد تم توحيد سعر الليرة العثمانية وكان الغرض منه هو مواجهة المشاكل المالية التي صاحبت اختلاف سعر الصرف لدى التجار عنه لدى اصحاب الاصناف من الحرفيين والكسبة وغيرهم. فبعد ان كان سعر الصرف لليرة 103 غرش و 20 بارة ارتفع الى 108 غرش، وسعر صرف المجيدي 20 بارة مساويا للعملة الدارجة في العاصمة العثمانية حسب طلب المصرف العثماني، على ان سعر

الصرف لدى التجار بقي على حاله أي بسعر 103 غرش و 20بارة لليرة في حين ان اصحاب الاصناف والكسبة كانوا يقبضونها بسعر 108 غرش مما كان يتسبب في وقوع الضرر على الفئات الاخيرة (58).

التقل والمواصلات:

اولى ناظم باشا الادارة النهرية العثمانية التي تعني بمجال نقل البضائع والمسافرين في نهر دجلة والفرات اهتماما كبيرا. فمنذ قدومه الى بغداد اهتم باصلاح هذة الادارة، وتنظيمها بعد ان اصابها الاهمال، وقلت كفائتها بعد احداث خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1909، ومصادرة املاك «ادارة البواخر الحميدية» كما كانت تدعى عند تملكها من قبل «السنية» (59) والحاقها بنظارة النافعة.

تمكن الوالي من استحصال موافقة نظارة النافعة «الاشغال العثمانية» المقرونة بالإرادة السلطانية على قرار مجلس ادارة الولاية بمنح «ترخيص» لكل من عبد القادر الخضيري وجعفر جلبي ابو التمن لاستيراد «مركبين كبيرين مع ستة دوبات وتسيرها في نهر دجلة في نهر لنقل الاموال والركاب» (60) ولاجل تنظيم عمل وادارة الباخرتين قام بتاليف شركة باسم «شركة المراكب العراقية» وتم طرح خمسة الالف سهم قيمة كل واحد منها عشر ليرات عثمانية، ورغب الى التجار والاثرياء والموسرين المساهمة في رأسمال الشركة وشراء اسهمها على ان يكون مجلس ادارة الولاية ضامنا لاسهمها المالية (61).

لم يكتف الوالي بعدد البواخر العاملة في نهري دجلة والفرات بل سعى الى زيادة عددها فاقدم بعد مدة وجيزة الى استصدار قرار من مجلس ادراة ولاية بغداد يمنح امتياز اخر لصالح «يعقوب عيسابي» لغرض «تسيير مركبين من الطراز المسمى «رومرقور واپـورسي» واربع دوبات في نهر دجلة بين بغداد والبصرة» وذلك «تسهيلا لوسائط النقل والمواصلة، ورغبة في ترقي التجارة وتوسيعها» كما جاء في نص قرار مجلس ادارة الولاية (62).

وقد تضمن قرار مجلس ادارة الولاية ان يراعي صاحب الامتياز الشروط الاتية:

1 – ان «ترفع المراكب في اعلاها الراية العثمانية، وان تتبع القوانين المقررة في شأن المراكب».

2 – وان «لا تحال الرخصة الى الاجانب، على انه اذا ظهر طالب اخر غير صاحب هذا الامتياز فلا حق لصاحب هذا الامتياز المداخلة في الاجراءات التي تمنح لغيره ولا الممانعة. وله صلاحية في تشكيل شركة».
3 – عليه «صاحب الامتياز» ان «ينقل الامراء والضباط من العسكرية بنصف نول (نصف الاجرة) وينقل خريطة وبوستة (بريد) الحكومة وكافة اوراقها».
4 – وان «يحمل في كل مركب ثلاثة انفار مجانا اذا اقتضى ذلك».
5 – وان «يدفع الى بلدية بغداد من الواردات أي بعد اخراج فائض راس المال والمصاريف، عشرة في المئة، ولايحق للبلدية المذكورة المداخلة في هذين المركبين والدوبات وفروعها وواردتها. ولايحق لها الاعتراض من هذا القبيل»
6 – واذا حصل «منع سير المراكب والدوبات المذكورة من قبل الحكومة فلا يكون تاما الا اذا دفعت الحكومة ثمن المراكب وسائر المصاريف اللاحقة لها، وتحملت العطل والضرر ونقل الاحمال والمسافرين وذلك بموجب ما تحويه التعريفة اللاحقة لهذة الرخصة» (63).

كما كان الوالي يرغب في اقامة مشاريع عديدة للملاحة وتحسين طرق الموصلات، وانشاء عدد من الجسور واصلاح الجسور القائمة على نهري دجلة والفرات فضلا عن اقامة مشاريع اخرى. وكتب بهذا الخصوص لائحة قدمها الى مجلس شورى الدولة لتدقيقها، واستحصال موافقة المراجع العليا عليها الا انه لم يتمكن من تحقيقها وذلك اثر عزله في 1911/3/17.
واهم ما جاء في لائحة ناظم باشا:
1. اقامة (15) مركبا على شواطئ شط العرب.
2. شراء خمس بواخر لاجل المخر في نهر الفرات.
3. بناء خسرين على نهري دجلة والفرات.
4. ترميم الجسور القائمة واصلاحها.
5. بناء مستشفيات وحدائق عمومية. (64)

ومن جانب اخر كان طلب ناظم باشا من نظارة الداخلية تخصيص مبلغ مقداره (40) الف بارة للصرف على انجاز قسم من مشروع سكة حديد بغداد وفي الجزء الواقع منه بين بغداد وحلب ومبلغ (15) الف بارة لامور النافعة من العوامل التي اسهمت في انجاز تلك المشاريع فيما بعد (65).

مشاريع الري:

وضع ناظم باشا قضايا الري وتنظيمه في قائمة اهتماماته . وفي هذا الاطار تابع اهتمام اعمال مهندس الري البريطاني « وليم ويلكوكس » الذي كلفته الحكومة العثمانية ممثلة بنظارة النافعة بانجاز مشاريع الري في العراق (66). فبسبب طبيعة ارض العراق الذي ياخذ بالانبساط والاستواء التدريجي كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب حيث يقل الانحدار وتنبسط الارض ويتسع مجرى النهر، وعليه فان وسط وجنوب العراق اعتبارا من شمال بغداد (تكريت على دجلة وهيت على الفرات) حتى شط العرب يتعرضان لخطر الفيضان الذي يغطي مساحات شاسعة من الارض.

ولما كان موسم فيضان الرافدين في اخر فصل الربيع في موسم مبكر للزراعة الصيفية، ومتاخر جدا للزراعة الشتوية لذا فان مياه الفيضان تذهب هباءا في البحر، وفي فصل الصيف تقل مياه الانهار، وتحتاج الارض الى الياه للري وكثيرا ما يسبب ذلك سلسلة من المنازعات بين المزارعين الذين يحاولون الحصول على اكبر كمية من المياه لمزارعهم... قام «ويلكوكس» بين سنتي 1910- 1911 باجراء الكشف في منطقة وادي الفرات ودجلة عند «بلد» الواقعة على نهر دجلة و « وهيت » الواقعة على نهر الفرات (67).

وكانت نظارة النافعة قد ابرمت عقدا مع المهندس البريطاني لاستخدامه كخبير ومراقب للاعمال التي قررت النظارة انجازها والمتعلقة بمشاريع الري في العراق. فقد طلبت النظارة من سلطات ولاية بغداد ابلاغ المهندس بشروط العقد وصلاحياته على ان يتم تحديد تلك الشروط والصلاحيات بموجب محضر اجتماع يعقد من قبل مجلس ادارة الولاية (68).

ولغرض استحصال موافقة الصدر الاعظم على استخدام مهندسين وموظفين وضباط برتب مختلفة من جنسيات اجنبية، ومنحهم رواتب مجزية لاستخدامهم مع المهندس البريطاني، فقد كتبت نظارة الداخلية الى الصدر الاعظم بهذا الخصوص ترجو ابلاغ ولاية بغداد بحصول الموافقة على استخدام المعنيين في المشروع (69).

وعلى اثر ورود موافقة الصدر الاعظم عقد مجلس ولاية بغداد اجتماعا بتاريخ 23 ايار 1326 هـ برئاسة ناظم باشا تم فيه وضع شروط العقد، وصلاحيات المهندس ويلكوكس وتعيين العدد المناسب من المهندسين والموظفين

والضباط لغرض انجاز المشروع، وتم رفع تقرير بذلك الى النظارات المعنية بهدف تنفيذ ما ورد في كتاب الصدر الاعظم (70).

بعد قيام ويلكوكس باعمال المسح في منطقة وادي الفرات ودجلة قدم كشفا تضمن اقتراحا ببناء سدين على الفرات وسدين على دجلة، واستخدام منخفض الثرثار (71) لتصريف مياه الفيضانات، وحفر عدد من القنوات لتصريف ملوحة الارض (72).

وتضمن التقرير ايضا الاشارة الى المبلغ الواجب رصده للمشاريع المقترحة والمقدرة بـ (30) مليون ليرة عثمانية. وقد قامت ولاية بغداد برفع تقرير عن كلفة المشاريع حسب تقدير المهندس الى نظارة الداخلية التي بدورها رفعت القرير الى الصدر الاعظم لاستحصال الموافقات المطلوبة (73).

بيد ان ناظم باشا امتنع، بعد حين، عن توقيع قائمة النفقات التي ارسلها اليه ويلكوكس اذ عدَّ ان «بعض ما في القائمة مبهم وغامض، وفيها مبالغة تؤدي الى صرف اموال الحكومة على غير فائدة ولا عمل يحصل منه للحكومة واردات لتسد عجزها» (74).

اثار امتناع الوالي عن توقيع قائمة النفقات اعتراض ويلكوكس الذي اعتبر ان الاتفاق المبرم بينه وبين الحكومة العثمانية لا يسوغ «لرجال حكومة بغداد الاعتراض على حسابه». ويظهر ان نظارة النافعة استصوبت عمل الوالي فرات ان تغير نص الاتفاق المعقود مع المهندس، وان تخول الوالي حق المراقبة على النفقات (75).

وقد لخصت الدائرة الادارية التابعة لدائرة الصدر الاعظم قضية المهندس ويلكوكس والاعمال المكلف بها في جوابها على مذكرة الباب العالي المرقمة 127 والمذكرة المرقمة 154 في 5 و 25 ايار 1326. فقد ورد في جواب الدائرة الادارية النص الاتي الذي نذكره بكامله نظرا لاهميته التاريخية:

«لقد تمت موافقة حكومة الدولة العثمانية على التعاقد مع المهندس السير ويلكوكس لاجل انجاز الاعمال التي من المزمع انجازها في الجزيرة وهي اعمال ضخمة جدا . وان هذا المهندس له سمعة كبيرة في مجال الاعمال الهندسية في اوربا ومصر وهو مهندس كفوء ومقتدر اكثر مهندسي الدولة العثمانية حيث تم تفضيله على مهندسي الدولة. وان مسالة التعاقد معه ان تمت تتطلب جلب فنيين بعدد كاف معه من اجل انجاز الاعمال بشكل تقني، وكذلك تهيئة كوادر من المهندسين

والموظفين والادارين لمساعدته. وتم رصد ميزانية مفتوحة لذلك. وبالواقع وقبل مجيء المهندس المومى اليه الى ولاية بغداد طلب تكليف عدد من المهندسين العثمانيين لاجراء كشف على تلك الاعمال المراد انجازها، وتقديم تقرير مفصل بذلك له، فوافقت الحكومة العثمانية على ذلك ومنحتهم راتب قدرة(30) ليرة كحد اعلى، وتم رصد البالغ لذلك كرواتب شهرية للمهندسين الذين سيقومون بذلك، وبعد مرور اربعة عشر شهرا تم كشف كل المساحات المراد انجاز الاعمال فيها . وقام المهندسون بتقديم تقريرهم الى المهندس ويلكوكس فاطلع عليه وقرر ان يكون هولاء المهندسين العثمانيين معه في العمل. وان مدة انجاز العمل وكما مثبت في العقد هي سنة واحدة . وتم توقيع العقد بحضور مدير النقل الانكليزي «تونكس». وشدد الطرفان العثماني والبريطاني على الدقة في انجاز الاعمال وبالمدة المحددة. واكد الجانب العثماني على ان يكون تنفيذ الاعمال وفق طراز الاعمال التي تم تنفيذها في اوربا من قبل المهندس ويلكوكس. كذلك تم التأكيد بالمباشرة بالانشاءات بسرعة ثم بوشر العمل , ولكن اتضح بعد ذلك ان السير ويلكوكس قام باحالة هذا المشروع الى متعهد انكليزي وبعد ان اكتشفت الحكومة العثمانية ذلك لم توافق على ذلك لأنه مخالف لبنود العقد المبرم مع المهندس ويلكوكس، لذلك قررت نظارة النافعة تعليق العمل بهذا المشروع لمدة سنة، وقامت بايداع المبالغ المخصصة لديها، وبعد مرور السنة عادت لتتعاقد مع ويلكوكس وهذه المرة اخذت منه ضمانات بعدم احالتها الى أي متعهد، والقيام بتنفيذ المشروع بنفسه لاجل ضمان انجازه بشكل جيد وعدم الاسراف في الاموال. وتم تشكيل لجنة مختصة من قبل النظارة لاجل متابعة اعمال المشروع، وتبليغ المهندس عن اية ملاحظة واشعار والي بغداد بكل ما يحصل من مخالفات او اخطاء في التنفيذ. اما ولاية بغداد فمن طرفها قامت بتامين مصاريف المشروع بالكامل، وتقوم بدفع المبالغ للمهندس على شكل دفعات مستمرة متناسبة مع العمل وحسب خطة دقيقة» .(76)

لم ينفذ من مشاريع ويلكوكس سوى مشروع سدة الهندية على نهر الفرات الذي نال الاولوية بالنظر لخطورة الحالة في تلك المنطقة. اما بقية مشاريعه التي اقترحها فلم ينفذ منها شيئ بالنظر للعجز المالي الذي كانت تنوء به مالية الدولة العثمانية من جهة , ولقيام الحرب العالمية الاولى من جهة اخرى.

من ناحية اخرى وجدت مشاريع ويلكوكس صدى واسعا بين صفوف رؤساء العشائر الساكنة في منطقة الجزيرة الذين ادركوا اهمية استغلال المنطقة للزراعة. وبداوا باستخدام ماكنات الحراثة الاهلية بدلاً من الحكومية على الرغم من ان الاراضي المستغلة من قبلهم هي اراضي اميرية تابعة للدولة الامر الذي اثار اعتراض سلطات الولاية، وتولى الوالي معالجة المشكلة بالايعاز الى المجلس البلدي بالتوسط لتخفيض سعر الحراثة بالمكائن الحكومية الى مابين 20-30 قرش للعجلة الواحدة.

كما عرض الوالي الاراضي الاميرية للبيع بشروط تضمنت « حيازة المشتري للتبعية العثمانية لمدة لاتقل عن عشرة سنوات. وان يكون مؤيدا للدولة العثمانية وذو سمعة جيدة بشهادة رئيس عشيرته حيث يصار بعد ذلك الى فرز تلك الاراضي التي يرغب بشرائها بعد دفع ثمنها بالكامل». وقد ذكر الوالي في كتابه الذي وجهه الى نظارة الداخلية ان «الكثير من المهندسين الذين يشرفون على تلك الاراضي قاموا بشراء مساحات كبيرة منها وقدموا طلبات الى دائرة الطابو وتم منحهم سندات تمليك بذلك» (77)... اما اعمال ناظم باشا الاخرى فكانت تهدف الى مراقبة حسن سير واداء الجهاز الاداري الحكومي لاعماله، والتحقق من نزاهة موظفيه، ومدى كفاءتهم في اداء الاعمال، فكان يقوم بعزل ومحاكمة كل من يثبت تقصيره في عمله، او اختلاسه، او تقاضيه الرشوة. وقد شكل الوالي هيئة عرفت باسم«هيئة تدقيق التنسيق» لاختيار الموظفين لمعرفة مدى صلاحيتهم لاشغال الوظائف المناطة بهم، وعزل من تثبت عدم كفاءته(78)... كما امر الوالي باجراء امتحان للمحامين لدى هيئة شكلت لهذه الغاية في «غرفة الاستقبال الكبيرة في دائرة الحكومة»، وتم تحديد يوم معين من كل اسبوع لاجراء الامتحان الذي تضمن اختبار من يتقدم لاشغال مهنة المحاماة للوقوف على مدى معرفته بالاحكام الشرعية، والقوانين الموضوعة. ومقدرته الشخصية (79).

واصدر الوالي امرأ ألى جميع الدوائر الرسمية اكد فيه «لزوم التزام الموظفين بالمواضبة على الدوام بانتظام من الساعة الرابعة الى الساعة العاشرة والنصف (زوالية) من كل يوم من ايام الاسبوع ما خلا يوم الجمعة» (80).

شعر ناظم باشا ان اعتماد اللغة التركية لغة وحيدة في الإدارة والقضاء والتعليم مما يضعف العلاقة بين المواطن وسلطات الولاية لا سيما ان العراقيين عدوا العهد الدستوري انتصارا للحرية والحكم الدستوري وفاتحة اصلاحات عديدة

طالبوا بتحقيقها منها استعمال اللغة العربية في دواوين الدولة والمشاركة في الوظائف العامة... وجد ناظم باشا ان قرار الحكومة الاتحادية استخدام اللغة التركية حصرا، واشتراط معرفة اللغة التركية من غير الناطقين بها للمتقدمين لاشغال الوظائف في دوائر الولاية يخلق الكثير من الصعوبات والمشاكل ليس من السهل على سلطات الولاية معالجتها. وضمن نطاق مهامه وواجباته رفع الوالي بلاغا الى نظارة الداخلية يعتذر فيه عن تنفيذ قرار الحكومة القاضي بوجوب الاقتصار على اللغة التركية في جميع المعاملات الرسمية.

ونظرا لاهمية بلاغ الوالي ننقل ادناه نصه:

بلاغ مستلم من ولاية بغداد

«من مستدعيات العيش ضمن املاك الدولة العلية العثمانية وكمواطن عثماني عليه معرفة اللغة التركية . وبناء على ذلك فان الكلداني واليهودي والايراني الذي يعيش ضمن ولايات الدولة العثمانية فعليه معرفة اللغة التركية او اللجوء الى الترجمة احيانا يكون من الصعب استعمالها في الحياة اليومية . ولكن ولاية بغداد لها نظرة اخرى تؤكد فيها ان تكون اللغة العربية الى جانب اللغة التركية أي استعمال اللغتين معا حيث تؤكد الولاية بانها استغربت ومنذ البداية من قرار الدولة العثمانية استعمال اللغة التركية حصرا حتى وصل الامر ان من لايجيد اللغة التركية لايتم تعينيه باي وظيفة.

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة للولاية، وسوء تاثير ذلك اقدم اعتذاري عن قبول هذه الاوامر الصادرة من الدولة العلية العثمانية» (81).

1 حزيران 1326 دائمي والي بغداد وقائد الفيلق

ناظم باشا

ادارة الوالي العسكرية والامنية:

كان نطاق عمل الفيلق السادس عند تشكيله في 1848يشمل جميع اراضي العراق ومركزه مدينة بغداد. وقد تالف الفيلق من خمس فرق مشاة وفرقتين خيالة وفرقة مدفعية وخمس كتائب طليعة (حرس حدود)، وعدد من الدوائر والمؤسسات التابعة له (82) وقد ضم عددا من المتطوعين العراقيين. وقد عُدَّ الفيلق شريكا للادارة المدنية في اعمالها وواجباتها (83).

لما تولى ناظم باشا مقاليد الامور في ولاية بغداد، وبصفته واليا وقائدا للفيلق السادس عزم على الاستمرار في تنفيذ قانون الخدمة الالزامية في مدينة بغداد، وباقي المدن العراقية وذلك بتطبيق نظام القرعة العسكرية من قبل لجان التجنيد المنتشرة في كل قضاء من اقضية الولاية .

ولفرض تدعيم عمل القوات المسلحة، واجهزتها امر الوالي بتخصيص ميزانية خاصة لها قدرت بتسعة ملايين غرش من ميزانية الولاية، وكتب الى نظارة الداخلية لمخاطبة نظارة المالية بشان ارسال حصة الفيلق السادس من الاموال المقررة في الميزانية السنوية المخصصة لنظارة الحربية. ومما جاء في كتاب الوالي الاتي نصه.

الى نظارة الداخلية

«نحن في قيادة الجيش المشرف على ولاية بغداد لحد الان نسعى الى تطوير عملية الرقي بهذا الجيش يكافة صنوفه، وعدم اهمال أي شيئ، والتوصل مع ذلك من خلال تنظيم سجلات الجيش وتبليغ منتسبيه بكل ما يصدر من مقررات من قيادة الجيش لكي يصح ويرتقي هذا الجيش ويتقدم، وتوفير السبل المادية الكفيلة بديمومته، واحالة من لم يستفد منه الجيش الى التقاعد، وكذلك متابعة ترقيات الضباط والمراتب بكل دقة، والاهتمام المستمر بالتدريب لجميع الصفوف وتهيئة معلمين ناجحين للقيام بتقديم المحاضرات التدريبية، واعداد وتجهيز القطاعات العسكرية بكافة التجهيزات وكذلك بتجهيزها بالمواد التموينية الجافة والطازجة. وان مهمة هذه القطعات حماية الولاية من أي خطر خارجي. وكذلك المحافظة على امنها الداخلي، وتحريك هذه القطعات من صلاحية الوالي والقائد العسكري للولاية بحيث يتم تحريك تلك القطعات حسب الحاجة، وتخصيص ميزانية خاصة لهذا الجيش حيث تم تخصيص تسعة ملايين غرش من ميزانية

الولاية، أي ان ميزانية هذا الجيش هي ضمن وزارة الحربية حيث يتم ذلك بعد المصادقة على الميزانية السنوية.

لذا وباعتباري قائد الجيش ووالي بغداد اطلب من نظارتكم مخاطبة نظارة المالية لارسال تلك الاموال المقررة للجيش بالسرعة الممكنة لان ذلك يعود بالفائدة على مسالة اكمال متطلبات الجيش» (84).

18 مايس 1326
التوقيع
والي بغداد الفريق اول
ناظم

وقد دأب ناظم باشا على أجراء المناورات العسكرية لوحدات الفيلق بغية تطوير قابليات افراده، وتطبيق النظم والفعاليات العسكرية. ففي الخامس والعشرين من كانون الاول عام 1910م امر الوالي باجراء مناورة في جانب الكرخ اشتركت فيها ثلاثة الوية من «الپيادة» (المشاة). ولوائي «سوارية» (خيالة)، ولواء «استراسوار» (بغالة)، و «بلوكين» (كتيبتين) من «مترليوز» (هاون)، واربع بطريات مدفعية. وتضمنت المناورة قيام فريقين من الجند بالاشتباك في معركة استخدم فيها مختلف الاسلحة من البنادق والهاونات والمدفعية . واستمرت المناورة مدة اربع ساعات وتسببت بوفاه احد الجنود (85) من طاقم المدفعية عندما اراد ان يستخدم المدفع الا ان النار ارتدت عليه خارجة من مؤخرة المدفع فاصابته وقضت عليه، وقد حضر المناورة عدد كبير من الشخصيات الرسمية والعسكرية وقناصل الدول حيث ابدوا اعجابهم وتقديرهم للوحدات العسكرية المشاركة واثنوا على طريقة الوالي في قيادة المناورة (86).

كما امر ناظم باشا باجراء مناورة اخرى في شهر شباط 1911في منطقة ديالى شاركت فيها وحدات الفيلق من المشاة والجندرمة والمدفعية، وتولى ناظم قيادة الوحدات في المناورة (87).

وحرص الوالي على انتظام التدريبات العسكرية. فكان يأمر الوحدات العسكرية بالخروج من ثكناتها الى اطراف بغداد لغرض القيام بالتدريب على اداء الحركات العسكرية ومنها التدريب على اصول المسير العسكري، واساليب القتال الفردي واستخدام السلاح واساليب الغش والاختباء وغيرها من الفنون العسكرية. ففي اوائل تشرين الاول 1910 امر الوالي «باخراج العسكر الى قسمة كرارة حيث اجرى تمارين التدريب على الحركات العسكرية. وقام دولته بالمناظرة والتعليم ولم يعد الا في الساعة الحادية عشر مساء ممتطيا جواده» (88)... كان من بين واجبات الفيلق السادس بسط الامن والنظام في ارجاء الولاية، والتعاون والتنسيق مع الولايات المجاورة للعراق

لغرض اخضاع عصاة الاعراب، ونزع اسلحتهم ومنعهم من تهديد وابتزز قوافل التجار والمسافرين وبهذا الصدد نشرت جريدة «صدى بابل» في عددها (62) الصادر في 21 تشرين الاول 1910 مقالا جاء فيه ما نصه:

«ثلاث قوات تعمل الان في بلاد العرب من ثلاث جهات الاولى قوة ناظم باشا في بغداد وهي تتناول بغداد وديار بكر والموصل والبصرة والثانية قوة امير مكة وهي تتناول الان نجد وغدا العسير وبعد ذلك جميع أرجاء الحجاز. والثالثة قوة سامي باشا وهي تشتغل في حوران وغدا تمد يدها الى قوة امير مكة لتنزع السلاح من قبائل البدو وتبسط ظل السلام على ربوع البلاد العربية واطراف سوريا» (89). وعلى اثر حدوث اضطرابات في البصرة طلب واليها« حسين جلال الدين بك» من ناظم باشا المساعدة، فارسل الاخير قوات «الجندرمة» (الضبطية) التي تمكنت من اعادة الامن والنظام الى المدينة(90).

تطلبت مهمة حفظ الامن والنظام في ولاية بغداد والولايات العراقية الاهتمام بزيادة اعداد عناصر الامن ولاسيما ان المناطق البعيدة عن مراكز الالوية والاقضية تعاني من نقص واضح في اعداد افراد الامن. ولهذا الغرض ابرق ناظم باشا الى نظارة الداخلية في الثالث من ايار 1326 بين فيها حاجة الولاية الماسة الى زيادة عدد افراد الامن الى مائة عنصر. ومما جاء في برقية الوالي الاتي نصه:

الى/ نظارة الداخلية

« لقد شوهد في الاونة الاخيرة ان هنالك تراخي وتسامح في مسالة ضبط الامن في مدينة بغداد واطرافها وما يلحق بها لكون ان عدد عناصر الامن لايتناسب مع حجم المدينة وان عددهم هو اثنا عشر ضابط، وخمسين منتسبا، وان هذا العدد غير قادر على ضبط النظام في مدينة مثل بغداد وخارجها. واساسا فان القصبات التي تقع خارج مدينة بغداد تعاني من نقص في افراد الامن اصلا، لذلك يجب زيادة العدد الى مائة عنصر امني لتطبيق العدل والقانون في جميع انحاء المدينة وضواحيها. وقد ابلغت مديرية الامن العامة بذلك من اجل تعيين الضباط والمراتب. وتهيئة مستلزمات تعيينهم (91)».

3 مايس 1326

والي بغداد وقائدها

ناظم باشا

وعلى اثر ورود برقية الوالي الى نظارة الداخلية اوعزت الاخيرة الى مديرية الامن العامة « امنيت عمومية مديريت » بتامين متطلبات تعيين ما يكفي من عناصر الامن لبلوغ العدد المطلوب في برقية والي بغداد (92). وقد اجابت مديرية الامن العامة/ قسم المحاسبة بكتاب مؤرخ في 12 ايار 1326 بعد م «

كفاية الميزانية المخصصة الا للعدد المذكور المكون من سبعة عشر ضابطا وستين عنصرا امنيا. ولاجل اضافة زيادة لحصة مديريتنا حول زيادة عدد عناصر امن الولاية الى مائة فلذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار رواتب عشرين فرد واستحصال موافقة مجلس المبعوثان من اجل ابلاغ نظارة المالية لتخصيص المبالغ اللازمة كرواتب للعشرين نفر الاضافيين الذين يتم تعينهم واضافة ذلك الى ميزانية مديرية الامن العامة والبالغة اربعة وثمانون الف واربعمائة غرش كرواتب لعشرين فرد ولمدة ثمانية اشهر» (93).. يبدو ان الوالي شعر ان السلطات العثمانية غير راغبة في اجابة طلبه بشان الموافقة على تزييد عدد افراد الامن في الولاية، فارسل برقية بتاريخ 18ايار 1326 الى نظارة الداخلية يستفهم منها عن اسباب عدم وصول اشعار منها بالموافقة، ويرجو الاجابة بالسرعة الممكنة (94)... ما لبثت الداخلية ان ارسلت برقية في 22 ايار الى ولاية بغداد تبلغها فيها عن حصول الموافقة على «جعل عناصر الامن في والولاية مائة عنصر. وتم رصد المبلغ اللازم من قبل مديرية الامن العامة بموافقة مجلس المبعوثان بموجب كتابها المرقم (810) استنادا الى ماجاء بالموازنة السنوية المخصصة للنظارة بطلب من المجلس» (95)... ومهما يكن من امر، فان ناظم باشا استمر في تطوير الادارة المدنية والعسكرية فقبيل عزله في مطلع اذار 1911 وردت موافقة نظارة الداخلية على المضبطة التي قدمها الوالي واوصى فيها بتحويل قرية «البغيلة» الى ناحية وعلى اثر ذلك ارسل«مامور الاملاك المدورة بصفة مدير ناحية وبمعيته ضابط وبعض انفار من الجاندرمة» (99) .

توجه ناظم باشا على ظهر الباخرة «خليفة» الى البصرة. وبعد ان امضى فيها ثلاثة ايام استقل الباخرة «كوله» التي لم تلبث ان تحركت باتجاة الهند وبعد مسيرة عدة ايام اشرفت على ميناء بومباي.

لم تطل اقامة ناظم باشا في «فندق تاج محل» فبعد خمسة عشر يوما غادر الميناء على ظهر الباخرة مرة اخرى متجهة صوب العاصمة العثمانية استانبول (97).

الخاتمة

تزامنت ولاية ناظم باشا في بغداد مع تطورات محلية واقليمية ودولية سريعة وبالغة الدقة. فالتحولات الاجتماعية والسياسية التي رافقت الانقلاب العثماني احدثت ردود فعل متباينة. كما ان السياسة القومية التي انتهجها

الاتحاديون خيبت امال العراقيين ودفعتهم الى معارضة الحكم الجديد باساليب مختلفة امتدت الى قيام الحرب العالمية الاولى كما شهدت الساحة الدولية اشتداد التنافس بين القوى الكبرى للاستحواذ على الاقطار العربية في وقت برز العراق احد اكثر قواعد الارتكاز جذبا لتلك القوى. ودخلت المنافسة البريطانية الالمانية دورها الحاكم في السنوات (1903-1914) لتنتهي في سوح القتال.

من هنا كانت مهمة الوالي حسين ناظم باشا صعبة بلا شك لاسيما ان انتمائة الى حزب «الحرية والإتلاف» فرض عليه مجابهة سياسة الاتحاديين بتدابير ادارية واقتصادية وسياسية لم تكن لتلائم توجهاتهم لذا كان عليه ان يخوض صراعا غير متكافئ معهم ادى بالنتيجة الى فقدان منصبه ثم بعد ذلك حياته.

الهوامش

1. ارنست . أ . رامزور , تركيا الفتاة وثورة 1908 , ترجمة د . احمد صالح العلي , بيروت 1960 , ص 89 .
2. وهي الحادثة المعروفة باسم حادثة 17 رمضان (1326 هـ) (ت2 1908) , وملخصها ان مندوب الاتحاديين اجتمع بعدد من وجهاء بغداد وادبائها في جامع الوزير ببغداد ومنهم محمود شكري الالوسي والشاعر جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي وعبد اللطيف ثنيان (صاحب جريدة الرقيب) . وقد حث المندوب على الاتحاد والسعي لترقي البلاد .
3. علي ظريف الاعظمي , مختصر تاريخ بغداد , الطبعة الثانية , دار المرتضى . 2005 , ص 200-201 .
4. محمد هليل الجابري , الحركة القومية في العراق بين 1908-1914 , رسالة دكتوراة غير منشورة , كلية الاداب , جامعة بغداد , 1980, ص 459 .
5. http .// www .work mall .com
6. محمد هليل الجابري . المصدر السابق , ص 230-231 .
7. http .// www .work mall .com
8. من تلك الجمعيات : جمعية الدفاع المقدس . ينظر :
الجابري , المصدر السابق , ص 258 . وقد ذكرت بعض المصادر ان الفرع العراقي لجمعية العهد حمل اسم « الثورة العربية » ينظر :
كارل بروكلمان , تاريخ الشعوب الاسلامية , ترجمة نبيه فارس , ومنير بعلبكي , الطبعة 13 , بيروت , 1998 , ص 758 . اما العطية فقد اشار الى جمعية سرية حملت « العلم الاخضر » , وكان اعضاؤها البارزين من الضباط العراقيين ينظر :
غسان العطية , العراق نشاه الدولة 1908-1921 , ترجمة عطا عبد الوهاب , لندن , 1988 , ص88 .
9. الجابري , المصدر السابق , ص 508 .
10. فيصل محمد الارحيم , تطورات العراق تحت حكم الاتحاديين (1908-1914) , الموصل 1975 , ص131 .
11. هم كل من يوسف السويدي عضو مجلس ادارة الولاية , وكامل الطبقجلي صاحب جريدة « بين النهرين» ,وشكري الفضلي (معلم من اصل كردي) , وسلمان افندي وهو محام عربي .
12. http .// www .work mall .com
13. سليمان موسى , الحركة العربية . سيرة المرحلة الاولى للنهضة العربية الحديثة , 1908-1924 , بيروت , 1970 ؛
احمد عزت الاعظمي , القضية العربية , اسبابها , مقدماتها , تطورها , ونتائجها , الجزء الاول , بغداد , 1931 , ص 71-74 .

14 . كانت التشكيلات الادارية في العراق قد قسمته الى ثلاث ولايات هي ولاية بغداد , ولاية الموصل , ولاية البصرة , وقد جاء في سالنامة بغداد لسنة 1911 ان لولاية بغداد ثلاثة الوية وهي بغداد مركز اللواء وتتبعه 11قضاء و17 ناحية والديوانية مركز اللواء وتتبعه 3 اقضية و13 ناحية, وكربلاء مركز اللواء وتتبعه 3 اقضية و4 نواحي» للتفاصيل ينظر :
فيصل محمد الارحيم , المصدر السابق , ص 24 .

15. عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , الجزء الثامن , بغداد , 1956 , ص 185 .

16. الليرة : عملة عثمانية ذهبية يدعى الذهب المجيدي على اثر جلوس السلطان عبد العزيز عام 1861 . وسعرة عشرون قرشا صحيحا .

17. عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , الجزء الثامن , ص 190 .

18. القرش: عملة عثمانية فضية استعمل في اوائل القرن الثالث عشر الميلادي, ويساوي 20 پارة , والقرش الصحيح (الصاغ) يساوي 40 پارة ينظر :
عباس العزاوي , تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية , بغداد , 1958 , ص 147-148 .

19. عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , الجزء الثامن , ص 189 .

20. المصدر نفسه , ص 190 .

21. عن دور النفط وموقعه في المخططات البريطانية . ينظر :
نوري عبد الحميد خليل , التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952 , بغداد , 1980 , ص 45-46 .

22. « الرقيب » (جريدة), بغداد العدد 114 , 3 جمادى الاولى 1328 هـ , مقتبس من :
عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , الجزء الثامن , ص 190-192 .

23. اصدر هذة الفتوى مفتي ولاية بغداد محمد سعيد الزهاوي وعبد الرحمن النقيب نقيب اشراف بغداد والشيخ عبد الوهاب النائب ومحمود شكري الالوسي ومحمد سعيد المدرس الاول في جامع الامام الاعظم , والشيخ كاظم الخراساني والسيد اسماعيل الصدر والشيخ محمد حسين والشيخ محمد باقر وغيرهم . ينظر :
« صدى بابل » (جريدة) , العدد 43 , جمادى الاخر 1328 .

24. « صدى بابل » , العدد 43 , 2 جمادى الاخر 1328 .

25. انشات في عام 1868 اول بلدية في مدينة بغداد وكانت تقع جانب الرصافة ونظرا لسعة بغداد ووقوعها على جانبي نهر دجلة انشات في عام 1878 بلدية اخرى في جانب الرصافة وبلدية ثالثة في جانب الكرخ . على ان هذه الدوائر الثلاث قد توحدت قبيل نهاية العقد الاول من القرن العشرين فكانت هنالك بلدية واحدة في عام 1907 لمدينة بغداد ثم اعيد في سنة 1909 انشاء الدوائر البلدية الثلاث ثانية .

26. « صدى بابل » , العدد 91 , 9 تموز 1911 .

27. المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911 .

28. المصدر نفسه , العدد 60 , 14 تشرين الاول 1910 .

29.المصدر نفسه , العدد 70 , 4 كانون الاول 1910 .
30.تقع بالقرب من حلب .
31.« صدى بابل » , العدد 80 , 5 اذار 1911 .
32.المصدر نفسه, العدد 79 , 26 شباط 1911 .
33.DH . Mui , 94 – 2 , 10 , 14 – C . 1328
DH . Mui , 94 – 2 , 6 , 14 – C . 1328
34.« صدى بابل » , العدد 64 , 28 تشرين الاول 1910 .
35.المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911.
36.المصدر نفسه , العدد 64 , 28 تشرين الاول 1910 .
37.المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911.
38.المصدر نفسه , العدد 76 , 5 شباط 1911 .
39.المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911 .
40.المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911 .
41.د . جميل موسى النجار, الادارة العثمانية في ولاية بغداد , بغداد , 2001 , ص390-400
.
42.المصدر نفسه , ص 402 .
43.المصدر نفسه , العدد 64 , 28 تشرين الاول 1910 .
44.المصدر نفسه , العدد 54 , شعبان 1328 .
45.تقع على شاطئ دجلة بالقرب من المدرسة المستنصرية .
46.وقد تبرعت « طيرة » بمبلغ (20) ليرة .
47.« صدى بابل » , العدد 77 , 12 شباط 1911 .
48. DH . Mui , 89– 24 , 18 , R – 1328
49. DH . Mui , 110 – 41 , 28 – C . 1328
50. DH . Mui , 129 – 26 , 8 – N . 1328
51.« صدى بابل » , العدد 91 , 9 تموز 1911.
52.د . جميل موسى النجار , المصدر السابق . ص 380 .
53.المصدر نفسه , 380.
54.« صدى بابل » , العدد 64 , 28 تشرين الاول 1910 .
55.المصدر نفسه , العدد 91 , 9 تموز 1911 .
56. DH . Mui , 102 – 1 , 18 ,29 – CO . 1328
57.« صدى بابل » , العدد 265 , 31تشرين الاول 1910 .
58.« صدى بابل » , العدد 55 , 27 شعبان 1328 .
59.السنية : وهي املاك عائدة السلطان العثماني .
60.« صدى بابل » , العدد 76 , 5 شباط 1911.

61.المصدر نفسه , العدد 76 , 5 شباط 1911 .
62.المصدر نفسه , العدد 92 , 16 تموز 1911 .
63.المصدر نفسه , العدد 76 , 5 شباط 1911 .
64.المصدر نفسه , العدد 71 , 11 كانون الاول 1910 .
65. DH . Mui , 102 – 1 , 27 ,30 – Ca . 1328
66.د . فاروق عثمان اباظه , مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية , القاهرة , 1986 , ص 93 .
67.احمد سوسة , وادي الفرات ومشروع سدة الهندية , الجزء الثاني , بغداد, 1945 , ص 290 .
68. DH . Mui , 22 , 2 , 14– C . 1328
69. DH . Mui , 4 ,4 , 14– C . 1328
70.الملحق رقم (1) DH . Mui , 24 C . 1328
71.تم تنفيذ مشروع الثرثار عام 1957 وهو بناء سد لحجز الماء في منطقة سامراء وتصريف المياة المحجوزة في منخفضين كبيرين يقعان بين دجلة والفرات .
72.عبد الكريم غرايبة , مقدمة تاريخ العرب الحديث , الجزء الاول , دمشق , 1960, ص237-238 .
73. DH . Mui , 29, 9, 1328
74. « صدى بابل » , العدد 91 ,9 تموز 1911. وقد ذكر « ويلكوكس » في تقريره ان « هذا المشروع لا يتم قبل ثمان سنوات . وان النفقات تبلغ خمسة ملايين و 209 الف و 400 ليرة عثمانية » .
75. DH . Mui , 14, C . 1328
76. DH . Mui , 14, C . 1328
77.« صدى بابل » , العدد 54 , 20 شعبان 1328.
78.المصدر نفسه , العدد 53 , 13 شعبان 1328 .
79.المصدر نفسه , العدد 53 , 13 شعبان 1328 .
80. DH . Mui , 1 ,110 , 41 .
81. انظر الملحق (2) . DH . Mui , 2 ,102- 1 , 18, 29 Co 1328
توزعت الفرق على النحو الاتي :
الفرقة الاولى: انتشرت وحداتها في بغداد وراوندوز وكركوك والسليمانية الفرقة الثانية: انتشرت وحداتها في بغداد والديوانية والسماوة .
لفرقة الثالثة: انتشرت وحداتها في بغداد والناصرية ةالعمارة ونجد . الفرقة الرابعة انتشرت وحداتها في بغداد والحلة والهندية وكربلاء .
الفرقة الخامسة : جميع وحداتها في بغداد للتفصيل ينظر : د . جميل موسى النجار , المصدر السابق , ص 252 – 264 .

83.عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , الجزء السابع , بغداد , 1955 , ص 200 .
84.DH , Mui , 4 , 100 – 1 , 11 , 23 – Ca – 1328 .
85.هو المدعو شكر السامرلي
86.« صدى بابل » العدد , 73 , 25 كانون الاول 1910 .
87.المصدر نفسه , العدد 73 , 12 شباط 1911 .
88.المصدر نفسه , العدد 60 , 14 تشرين الاول 1910 .
89.المصدر نفسه , العدد 62 , 21 تشرين الاول , 1910 .
90.المصدر نفسه , العدد 78 , 19 شباط 1911.
91.DH , Mui , 7 , 96– 2 , 22
92. DH , Mui , 7 , 96– 2 , 23
93.DH , Mui , 7 , 96– 2 , 24
94.DH , Mui , 7 , 96– 2 , 25
95.DH , Mui , 7 , 96– 2 , 26
96.« صدى بابل » , العدد 80 , 5 اذار 1911.
97.تم تعين يوسف باشا وكيلا للولاية ومفتشا للفيلق العثماني المرابط في العراق.

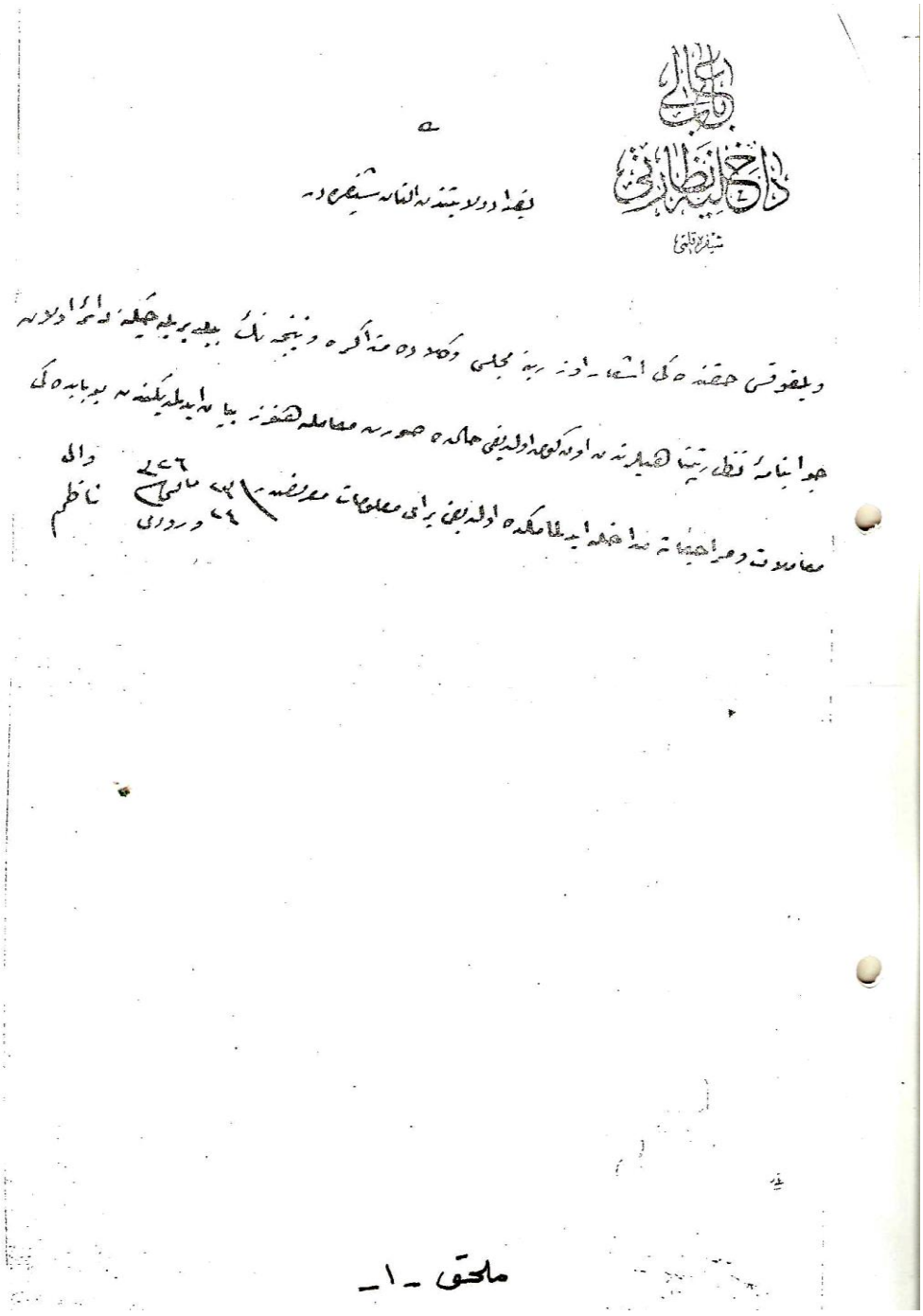

ملحق -١-

بغداد في ١٩٧٦/٢/١٤

ملحق - ٢ -